

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتخطيط

مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

والآفاق المستقبلية

لعدد الطلاب والإنتاج المتوقع

في المراحل التعليمية المختلفة حتى عام 2014

إعداد

الدكتور حسن مجازي

مقدمة :

تتألم الشعور لدى دول العالم بأهمية التعليم إلى حد اعتباره إحدى الصناعات في العصر الحديث وأحد المشاريع الاقتصادية والاستثمارية الهامة، فكما هو معلوم إن لكل مشروع، أو استثمار اقتصادي مدخلات تصرف عليها نفقات وتؤدي في النهاية إلى مخرجات والعلاقة بينهما هي درجة الكفاية* الداخلية للمشروع، كذلك للعملية التعليمية مدخلات، وهم الطلاب وكل ما يصرف عليهم من نفقات . تتزايد يوماً بعد يوم . ومخرجات وعوائد تتساوى مع المدخلات وكل ما ينفق عليها. ولقد شاع في الآونة الأخيرة مفهوم الكفاءة الإنتاجية في التعليم ويعود ذلك إلى النظرة الاقتصادية له وضرورة ترشيد الأموال التي تنفق عليه لارتباط هذا المفهوم في المسألة الاقتصادية وتحقيق أكبر عائد تعليمي بأقل ما يمكن من الجهد والوقت والمال ، فأصبح التعليم بهذا المفهوم عملية استثمارية قابلة للربح والخسارة، فيقدر ما يبذل من جهود منظمة لتحقيق أهداف محددة تكون احتمالات الربح، ويقدر ما تظهر فيه عوامل ضعف نتيجة عدم وضوح الأهداف وعدم اتباع الأساليب والوسائل والإمكانات المتاحة تكون احتمالات الخسارة، فالتعليم لم يعد خدمة تثقيفية تقدم للناس بمعزل عن العملية الاقتصادية والاجتماعية بل أصبح ينظر إليه كعملية استثمارية بحتة ذو إنتاجية عالية أكبر من إنتاجية الصناعات الثقيلة، فالتعليم هو صناعة العقول التي تحرك جميع الصناعات الأخرى، التي لا يستغني عنها في أي عملية استثمارية مهما كان نوعها.

فالتعليم المخطط والموجه هو الطريق السليم لإنتاج العقول المفكرة وإنتاج الإنسان المبدع المثقف الذي يسهم في بناء مجتمعه اقتصادياً واجتماعياً إسهاماً فعالاً.

إن معظم دراسات كفاءات النظم التعليمية تتناول بالنقد والتحليل الإطار العام للنظام بمراحله المختلفة ولكل مرحلة على حدة وفقاً للنظرة الشاملة للإطار العام، وذلك للوقوف على إنجازات هذا النظام وسليبياته ودرجة كفاءته ومدى الانسجام بين كل مرحلة وأخرى كونها أجزاء متداخلة تكون تركيباً تنظيمياً واحداً، تتأثر كل واحدة فيه بالأخرى وتتأثر بمجمل إنجازات هذا النظام وسليبياته. ومما يستدعي هذه النظرة المتكاملة للإطار العام كون مخرجات كل مرحلة تعليمية المدخلات الخام للمرحلة التالية وتتوقف نوعية مخرجات كل مرحلة على نوعية المدخلات التي تسلمتها من مرحلة سابقة، وعلى أن مخرجات هذه المرحلة ستكون مدخلات لمرحلة تالية، أو

* الكفاءة والكفاية معنيان متقاربان ويستخدمان في المعنى ذاته.

ستدفع إلى سوق العمل لتسهم في العملية الإنتاجية. لذلك تشكل دراسة النظام التعليمي عنصراً أساسياً في وضع خطط التنمية لمعرفة إنجازات وسلبيات هذا النظام ووضع الأسس والقواعد اللازمة لتطويره بما يتناسب مع متطلبات عملية التنمية وتوفير الاحتياجات اللازمة من العمالة التي تحقق أهداف الخطة واحتياجاتها المستقبلية.

وتعني الكفاءة في التعليم مدى قدرة النظام التعليمي على بلوغ الأهداف المرسومة له، ولهذه الكفاءة وجهان: الأول يتعلق بالكفاءة الداخلية أو الكمية، والثاني يتعلق بالكفاءة الخارجية أو النوعية، وتظهر الكفاءة الداخلية من خلال العلاقة بين الأعداد الداخلة (مدخلات) والأعداد المتخرجة (مخرجات) منه عاكسة أثر المناهج وأساليب التقويم المتصلة بها والتوجيه والإشراف والبحث التربوي في مجالاته المتنوعة ووضع المعلم كأساس للعمل التربوي. أما الكفاءة الخارجية فتظهر في نوعية المتخرجين ومدى تحقيقهم للأهداف التي ينتظر من النظام التعليمي بلوغها لتلبية الاحتياجات التنموية وبخاصة في مجال قوة العمل المطلوبة والمزودة بالمهارات والمعارف والخبرات الفنية القادرة على الإسهام في عملية التنمية بصورة مستمرة.

بعض جوانب الوضع التعليمي في سوريا :

- حصل تطور كمي واضح في قطاع التعليم في سوريا خلال الفترة من عام (1970-2008) فقد ازداد عدد الطلاب ذكوراً و إناثاً في مراحل التعليم النظامي من (1267733) في عام 1970 مكونين ما نسبته 20.1 % من مجموع السكان في ذلك العام إلى (5439) ألف ليكونوا 27.7% من مجموع السكان في عام 2008 و بذلك يكون قد ازداد عددهم أكثر من ثلاث مرات خلال هذه الفترة نتيجة المعدل المرتفع للنمو السكاني الذي تشهده سوريا .

- تطلبت الزيادة في عدد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة زيادة في عدد المعلمين والشعب فافتت في معدل نموها السنوي معدل زيادة عدد الطلاب مما أدى إلى انخفاض نصيب المعلم من الطلاب، إضافة إلى انخفاض كثافة الشعبة الواحدة في المراحل التعليمية كافة خلال الفترة من عام (1970 . 2008).

- ارتفعت معدلات القيد المدرسي في المرحلتين الثانوية والجامعية* (40% و 16.6 % على التوالي في عام 2008) بعد عام 1981(28.4% ثانوي، 12.5% جامعي) وبخاصة الذكور الأمر الذي يتناسب مع التطور التقني الذي يحتاج نوعاً خاصاً من التدريب والمهارة الفنيين اللذين يكتسبهما الطالب في هاتين المرحلتين، ومع ذلك تبقى منخفضة، وهذا الانخفاض في

* يقصد بمعدل القيد المدرسي عدد الطلاب المسجلين في مرحلة تعليمية معينة مقسوماً على عدد السكان في عمر هذه المرحلة .

معدلات القيد في المراحل التعليمية قد يشكل عقبة أمام عملية التنمية في المستقبل القريب الذي بات العلم فيه سلاحاً أمضى لولوج عالم المعرفة و التقدم التقني وعصر المعلوماتية، اللذين سيصبحان مقياساً للأمية في المستقبل القريب، و ليس أمية القراءة و الكتابة، فأين موقع أجيالنا في هذا الوضع العالمي الجديد و نحن نرى أن معدلات القيد في كل مرحلة تعليمية تتناقص عن سابقتها، و سيلقي هذا الأمر عبئاً إضافياً على عاتق الدولة ممثلاً في تعليم السكان الذين انقطعوا عن الدراسة في سن مبكرة دون تأهيل كاف لدخول العملية الإنتاجية و متطلباتها العصرية، إضافة إلى تعليم الأجيال القادمة الناتجة عن النمو السكاني مما يزيد من أعباء الإعالة سواء بالنسبة للأسرة أم بالنسبة للدولة و الاقتصاد الوطني عندما يصبح عدد كبير من السكان على مقاعد الدراسة ، و بخاصة أن الأطفال دون سن الخامسة عشر في سوريا يكونون (38%) من مجمل السكان في عام 2008 .

وقد يعود سبب الانخفاض في معدلات القيد المدرسي مقارنة مع الدول المتقدمة و بخاصة بعد المرحلة الإعدادية إلى عدة أسباب منها:

1-انخفاض مستوى دخول أصحاب الكفاءات العلمية مقارنة بدخول بعض الفئات كالتجار و أصحاب المهن الحرة الذين يحصلون على دخول أكبر على الرغم من انخفاض مستواهم العلمي أو الثقافي .

2- إحجام الطلاب عن التعليم الفني و المهني و عدم اقتناعهم به لعدة أسباب منها:
النظرة الاجتماعية للتعليم الفني و المهني على أنه تعليم من الدرجة الثانية الأمر الذي يحد كثيراً من إقبال الطلبة عليه لأنهم في نظر المجتمع من فشلوا في الوصول إلى التعليم العام ، إضافة إلى النظرة القاصرة للعمل اليدوي المهني الذي يعد السمة الأساسية لعمل خريجي المدارس المهنية مما يجعل الطلاب وذويهم يبتعدون عن هذا النوع من التعليم و يفضلون التعليم العام ومن ثم الحصول على شهادات جامعية . وللطلاب عذرهم في هذا الابتعاد عن التعليم الفني والمهني فهم جزء من المجتمع إذ لا بد من إقناع المجتمع به أولاً ومن ثم إقناع الطلاب و تشجيعهم بمنحهم ميزات خاصة ، كتقاضيم راتب ولو رمزياً أثناء الدراسة ، و السماح لنسبة كبيرة من الخريجين في متابعة التعليم في المعاهد المتوسطة و عدم الاقتصار على الأوائل منهم.

إن هذه الأسباب وغيرها قد ساهمت في انخفاض معدلات القيد في المرحلة الثانوية على الرغم من أهمية التعليم في هذه المرحلة في إعداد الكوادر الفنية المؤهلة و المدربة لدخول العملية الإنتاجية الحديثة المعتمدة على التطور التقني ، فعدم التحاق (60%) من السكان في التعليم الثانوي سيضع المجتمع أمام مشكلتين في آن واحد، الأولى: إن تعليمهم حتى نهاية المرحلة

الإعدادية لا يؤهلهم لأي عمل منتج أو خلاق ، و الثانية :إنهم سيكونون طلاب وظائف ذوات دخول تمكنهم من مستوى عيش لائق بغض النظر عن الإنتاجية المتدنية لهذه الوظائف . و حتى لو تم إيجاد مثل هذه الوظائف رغم نقص أو انعدام إنتاجيتها فهذا يعني عبئاً إضافياً على ميزانية الدولة .

و لو افترضنا تحول هؤلاء إلى ممارسة المهن الحرة ، فهم بذلك سيدخلون هذه المهن دون أي تدريب مسبق و بالتالي ستكون إنتاجيتهم ضعيفة و متدنية ، مع أنها يمكن أن تكون أعلى لو أن دخولهم هذا تم بعد التعليم المهني في المرحلة الثانوية الذي يعدهم فنياً لممارسة المهن العملية و الضرورية لتلبية حاجات المجتمع .

إن متابعة التعليم و خاصة في المرحلة الثانوية أصبح أمراً ضرورياً لأن فرص العمل باتت تتطلب نوعية معينة من العمال المؤهلين و المدرسين الذين يستطيعون التكيف مع الواقع الجديد للتطور الحديث في العملية الإنتاجية .

1-الكفاءة الداخلية للتعليم في سوريا :

- على الرغم من المخصصات المادية الكبيرة في التعليم الابتدائي فإن مستوى الكفاءة الداخلية الكمية فيه لم تكن في المستوى المطلوب إذ أن (67.3%) فقط من تلاميذ هذه المرحلة يتخرجون دون إعادة و (25.6%) يعيدون سنة واحدة و (7.1%) يعيدون سنتين، وبذلك يتسببون في هدر مقداره (6.2%) من التكلفة الفعلية للفوج من التلاميذ.

- أما في المرحلة الإعدادية فإن مستوى الكفاءة الداخلية كان أقل من المرحلة الابتدائية إذ أن (44.5%) فقط من طلاب هذه المرحلة يتخرجون دون إعادة و (30.6%) يعيدون سنة، و (14.2%) يعيدون سنتين، و (10.6%) يخرجون من التعليم لرسوبهم أكثر من مرتين في هذه المرحلة، وقد بلغت نسبة الهدر نتيجة الرسوب (21.1%) وهي نسبة مرتفعة يجب العمل على الحد منها ما أمكن .

- لقد كان مستوى الكفاءة الداخلية للتعليم في المرحلة الثانوية مماثلاً تقريباً للمرحلة الإعدادية لأنها تواجه المشكلة نفسها (امتحان الشهادة) لذلك انخفضت نسبة الخريجين دون إعادة إلى (45.1%) في الفرع العلمي، و (58.4%) في الفرع الأدبي أما الذين يعيدون سنة فقد بلغت نسبتهم (25.9%) في العلمي، و (25.1%) في الأدبي والذين يعيدون سنتين (13.7%) في العلمي و (10%) في الأدبي، والذين يتركون التعليم بسبب الرسوب أكثر من مرتين (15.2%) في العلمي، و (6.5%) في الأدبي، وكونت نسبة الهدر نتيجة الرسوب (20.8%) في العلمي، و (16.2%) في الأدبي .

أما التعليم الفني فلم يكن أحسن حالاً على الرغم من الاهتمام المتزايد به فقد بلغت نسبة الطلاب الذين يتخرجون دون إعادة (51.6%) في التعليم الفني الصناعي، و (42.4%) في الفني التجاري، و (57.3%) في الفني النسوي، والذين يعيدون سنة (27%) في الفني الصناعي، و (28.3%) في الفني التجاري، و (25.5%) في الفني النسوي، والذين يعيدون سنتين (12%) في الفني الصناعي، و (14.4%) في الفني التجاري، و (12.1%) في الفني النسوي، وبلغت نسبة الهدر بسبب الرسوب (18.8%) في الفني الصناعي، و (22.5%) في الفني التجاري، و (16.6%) في الفني النسوي.

– ازداد عدد أعضاء الهيئة التعليمية في المرحلة الجامعية ازدياداً ملحوظاً خلال الفترة من عام (1971 . 2008) من (649 – 8340) عضواً مما أدى إلى انخفاض عدد الطلاب مقابل كل عضو هيئة تعليمية مع اختلافه بين الكليات النظرية والكليات العملية الأمر الذي انعكس على مستوى كفاءة التعليم في هذه الكليات بانخفاض معدلات الترفيع فيها إلى أقل من (50%) بينما وصل في بعض الكليات العملية إلى (96%) نتيجة النسبة المنخفضة لعدد الطلاب مقابل كل عضو هيئة تعليمية.

– لقد ازدادت مخصصات التعليم في الموازنة العامة للدولة ازدياداً كبيراً خلال الفترة من عام (1970 – 2008) وذلك لمواجهة التوسع الكمي في التعليم الناتج عن النمو السكاني وبلغت هذه المخصصات (18.7%) من الموازنة العامة للدولة في عام 2008 ويدل ذلك على العبء المالي الكبير الذي تتحمله الدولة لتعليم أبنائها والذي يتزايد باستمرار نتيجة زيادة السكان من جهة وزيادة النفقات من جهة أخرى.

فقد ازدادت مخصصات التعليم العالي من الموازنة العامة للدولة من (49025 . 28060970) ألف ليرة سورية خلال الفترة المذكورة بمعدل نمو سنوي مقداره (18.2%) فاق معدل نمو الموازنة العامة للدولة (13.1%) ومعدل نمو الطلاب (3.2%)، لذلك زاد متوسط نصيب الطالب من الإنفاق في هذه المرحلة من (556 – 72509) ليرة سورية بينما بلغ متوسط تكلفة الخريج الواحد في عام 1981 (92) ألف ليرة سورية وازدادت إلى (162) ألف ليرة سورية في عام 1991 وإلى (185) ألف ليرة سوريا في عام 1999¹. وإلى (508) ألف ليرة سورية ويعود هذا الارتفاع الكبير في التكلفة إلى معدلات الترفيع المنخفضة وخاصة في الكليات النظرية والتي أدت إلى انخفاض كفاءة التعليم في هذه المرحلة وزيادة الهدر في النفقات المادية من جهة، وفي الزمن من جهة

¹ تم حساب متوسط تكلفة الخريج من قبل الباحث بقسمة موازنة التعليم العالي على عدد الخريجين في السنوات المذكورة.

أخرى ، نتيجة بقاء الطلاب في هذه المرحلة عدداً من السنوات أكثر من الفترة النظامية للدراسة فيها، والتي تصل إلى ضعف المدة لدى الكثير من الطلاب وبالتالي تأخير دخولهم إلى سوق العمل.

مخرجات التعليم ودورها في تغيير البنية التعليمية لقوة العمل في سوريا:

إن التطور الاقتصادي والاجتماعي والانتقال من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم جعل من التعليم غاية اجتماعية ووسيلة اقتصادية لزيادة الإنتاج ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية، وبالتالي زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، وإن الحاجة إلى الأطر العلمية والفنية وتغيير البنية النوعية لقوة العمل جعل التعليم يحتل مكانة هامة لدى الشعوب السائرة في طريق التنمية، وسوريا كغيرها من البلدان النامية أعطت للتعليم أهمية خاصة إدراكاً منها لدوره الكبير في تطور المجتمع ورفع قوة العمل بالكوادر المتعلمة والمدرية القادرة على استثمار موارده. لكن التوزيع التعليمي للمشتغلين من قوة العمل يظهر اختلالاً واضحاً في تركيبها مقارنة بالتركيب الأمثل لهرم قوة العمل السائد في معظم البلدان المتقدمة والذي يتطلب أن يكون لكل اختصاصي من خريجي الجامعات حوالي (3 - 4) تقنيين من خريجي المعاهد المتوسطة، و(20 - 40) عاملاً ماهراً من خريجي الثانويات الفنية . بينما النسبة في سورية هي:

(واحد من خريجي الجامعات مقابل واحد من خريجي المعاهد المتوسطة)، وكذلك النسبة ذاتها بين خريجي الجامعات وخريجي الثانويات، وسبب ذلك النقص في خريجي المعاهد المتوسطة و الثانويات مقابل زيادة كبيرة من خريجي الجامعات .

وإذا ما حللنا مخرجات المرحلة الجامعية الذين يكونون النسبة الكبرى في هرم قوة العمل الفائضة عن النسب المقابلة لها من خريجي المعاهد المتوسطة والثانويات الفنية، نجد أن خريجي العلوم الإنسانية قد كوّنوا (39.7%) من خريجي الجامعات خلال الفترة من عام (1981 . 1985) مقابل (33%) من خريجي العلوم الهندسية و (27.4%) من خريجي العلوم الأساسية. وكوّنوا (40.7%) خلال الفترة من عام (1986 -1990) مقابل (31.3%) من العلوم الهندسية و (28%) من العلوم الأساسية، أما في عام (1999) فقد كوّنوا (55.5%) مقابل (17.7%) من العلوم الهندسية و (26.8%) من العلوم الأساسية .وفي عام 2008 (80%) علوم إنسانية مقابل (10%) علوم أساسية و(10%) علوم هندسية.

إن هذه النسبة العالية والمتزايدة لخريجي العلوم الإنسانية لها انعكاساتها السلبية على هرم القوى العاملة من جهة، وعلى عملية التنمية من جهة أخرى، لذلك يجب الحد من الأعداد الكبيرة في

هذه الفروع لصالح الأطر الوسطى والعمال الفنيين لإزالة الخلل الحاصل في هرم القوى العاملة وفق النسب المثالية.

وقد تنبعت الدولة لهذا الأمر مع أنه أتى متأخراً بعض الشيء حينما وضعت وزارة التربية خطتها في العام الدراسي (1986 - 1987) المتعلقة في التعليم المهني ، إضافة إلى إقامة المعاهد المتوسطة ومعاهد التدريب المختلفة من قبل وزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى. ومع ذلك بقي الخلل قائماً فنحن بحاجة إلى ثلاثة أمثال العدد المتخرج من المعاهد المتوسطة، ولحوالي (20) مثلاً من الأعداد المتخرجة من الثانويات الفنية والمهنية لمقابلة الأعداد المتخرجة من الجامعات إذا ما أردنا تحقيق النسب المثلى لهرم القوى العاملة.

أثر انخفاض الكفاءة الخارجية في بطالة المتعلمين وسوء الاستخدام:

إن من أبرز مظاهر انخفاض الكفاءة الخارجية وأخطرها بطالة المتعلمين في شكاياها الظاهر والمقنع، وذلك عندما لا تستطيع القطاعات الاقتصادية إيجاد الأعمال الملائمة والكافية لخريجي المؤسسات التعليمية.

فقد ازدادت نسبة البطالة الظاهرة بين صفوف المتعلمين من حملة الشهادات الجامعية في سوريا من (1.7 - 5%) من مجمل المتعلمين بين عامي 1970 و 2008 وازدادت بين حملة المعهد المتوسط من (0.4 - 10%) وبين حملة الثانوية من (9.1 - 18%) خلال الفترة ذاتها.

أما الوجه الآخر للبطالة (المقنعة) فقد تجلّى في ممارسة خريجي الجامعات لأعمال هامشية لا تتناسب ومؤهلاتهم، كالأعمال الكتابية وأعمال البيع والخدمات الشخصية، وبلغت نسبتهم 31.1% في عام 1970 و 29.4% في عام 1998 وهي نسبة مرتفعة تظهر شكلاً آخر من أشكال الهدر التعليمي وانخفاضاً في مستوى الإنتاجية الاقتصادية للتعليم.

التقديرات المستقبلية لعدد الطلاب والإنفاق المتوقع :

لقد بُنيت التقديرات المستقبلية لعدد الطلاب في المراحل المختلفة على احتمالين: الأول أن تستمر معدلات القيد في التغير مستقبلاً كما كانت عليه في الماضي، والثاني أن يتم رفع معدلات القيد وفقاً لما هي عليه في معظم البلدان المتقدمة في المرحلتين الإعدادية والثانوية، وفقاً للاحتمال الأول من المتوقع أن يكون لدينا (5807) ألف طالب في عام 2014 يشكل من هم في المرحلة الابتدائية حوالي (57%) منهم ،وتصل التكلفة إلى (106694) مليون ل.س في العام المذكور ، في حين يصل عدد الطلاب إلى (6152) ألف طالب والنفقات إلى (119744) مليون ل.س في العام المذكور وفقاً للاحتمال الثاني. وهذا العدد من الطلاب والمبالغ المتوقع إنفاقها إذا لم يتم استغلالها

بالشكل الأمثل بتوفير التعليم المناسب الذي يلبي حاجات التنمية وسوق العمل فإنها ستشكل هدراً كبيراً في الطاقات البشرية والإمكانات المادية .

التوصيات :

بعد هذا العرض الموجز لبعض جوانب العملية التعليمية والأعداد المتوقعة للطلاب في المستقبل لابد من تقديم بعض التوصيات التي تساعد في معالجة جوانب الخلل :

- دراسة واقع التعليم ومعالجة أسباب الرسوب الذي تزداد معدلاته في الشهادتين الإعدادية والثانوية وفي المرحلة الجامعية ، للحيلولة دون حدوث الهدر في الإنفاق والزمن ، ولاسيما أن نسبة الهدر ستشكل مبلغاً كبيراً في المستقبل ، إذا ما استمرت معدلات النجاح على ما هي عليه الآن .

- البحث في أسباب انخفاض معدلات القيد المدرسي والعمل على رفعها إلى مستويات النسب المثالية لهرم القوى العاملة ، التي تمثل مستويات معظم البلدان المتقدمة ، لا سيما أننا على مشارف عصر ، يتميز بالانتقال السريع للتطور التقني بين البلدان ، الذي يتطلب مستوى معيناً من المهارة والتدريب الفنيين ، اللذين يحصل عليهما الطالب على مقاعد الدراسة .

- انتهاج سياسة تعليمية تحقق التوازن بين مخرجات التعليم ، بما يلبي احتياجات عملية التنمية وسوق العمل ، بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المسؤولة عن التعليم وفعاليات التدريب .

- العمل على إقناع الطلبة وذوهم بالتعليم الفني والمهني وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ودور العمال الماهرين في تقدم وبناء مجتمعاتهم ، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، وتحسين المكانة الاجتماعية لخريجي هذا النوع من التعليم ، ومنحهم الحوافز المادية والمعنوية ، وإيجاد فرص العمل المناسبة لهم ، وتشجيع انخراط المرأة في هذا المجال في التخصصات المناسبة لها، من أجل زيادة إسهامها في عملية التنمية الشاملة ، والاستفادة من تجارب بعض البلدان النامية والمتقدمة ، التي حققت نجاحاً ملموساً في زيادة إقبال الطلبة على التعليم الفني والمهني ودورهم في تطور مجتمعاتهم وزيادة ناتجها القومي .

- التوسع في التعليم أفقياً وعمودياً لاستيعاب الأعداد المتزايدة الناتجة عن النمو السكاني ، وتطوير مناهجه وأساليبه ، بما يتناسب والتطور التقني والواقع العملي ، لرفع مستوى الكفاية الخارجية للتعليم، وتناسب المستوى العلمي والفني لمخرجاته مع احتياجات المجتمع والعملية الإنتاجية .

- العمل على إيجاد قاعدة بيانات خاصة بمخرجات المؤسسات التعليمية ، لتتم متابعتها بعد التخرج ودراسة مدى توافقها كماً ونوعاً مع احتياجات سوق العمل ، ليصار إلى وضع استراتيجية تعليمية صحيحة مبنية على الاحتياجات الفعلية من العمالة المؤهلة والمدرية ، بعيداً عن الهدر في الطاقات البشرية والمادية .

- وأخيراً ، فإن الاستفادة من التزايد السكاني وتحويله من مشكلة اقتصادية واجتماعية ، إلى قوة بشرية منتجة عملٌ ممكن ، من خلال ربط السياسة السكانية بعملية التنمية ، وإزالة الفجوة بينهما ، والاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والمادية ، في زيادة الناتج القومي ، وتحسين مستوى معيشة الأفراد والتوسع في استيعاب التزايد السكاني لإزالة التناقض بين التحولات الديموغرافية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

د.حسن حجازي

الجدول

التقديرات المستقبلية لعدد الطلاب في المراحل المختلفة والنفقات المتوقعة خلال الفترة من عام 2000-2014

الأعوام	عدد الطلاب (بالألف)						الإنفاق المطلوب (م.ل.س)					
	وفق توزيع الهرم المثالي لقوة العمل (2)						الفرضية الأكثر احتمالاً (1)					
	مجموع	جامعي	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	مجموع	جامعي	ثانوي	إعدادي	ابتدائي		
*2000	2775	791	314	244	4124	-	-	-	-	33363	-	
2009	2800	1111	477	518	4907	79688	76556	5261	392	829	1240	2800
2014	3184	1454	594	569	5807	119744	106694	6152	403	1111	1454	3184

هناك تقديرات تفصيلية لدى الباحث (من أراد الإيضاح)

*البيانات فعلية مصدرها مديرتي الإحصاء والتخطيط في وزارتي التربية والتعليم العالي.

-تم حساب التكلفة المطلوبة كما يلي : بالنسبة للنفقات الجارية تم زيادة نصيب الطالب من هذه النفقات بمعدل نمو 5% سنوياً
** واحتسبت النفقات الرأسمالية للزيادة في عدد الطلاب في كل عام عن العام السابق بمعدل نمو 5% سنوياً أيضاً لنصيب الطالب من تلك النفقات .

** - لقد اعتمد معدل نمو تكلفة الطالب 5% سنوياً كما جاء في تقييم الخطة الخمسية الخامسة كونها تمثل الزيادة في كتلة الرواتب والأجور بمعدل 9% كل عامين والتي تشكل الجزء الأكبر من النفقات الجارية .

-الفرضية الأكثر احتمالاً تعني تغير معدلات القيد في المستقبل وفقاً لتغيرها في الماضي .

-استخدم في ذلك حزم برمجية مخصصة للإسقاط السكاني والطلاب والتجهيزات التعليمية وهي من تقديرات الباحث .

معدلات القيد في مراحل التعليم المختلفة في عام 2008

المرحلة	عدد السكان (بالألف)			عدد الطلاب (بالألف)			معدل القيد %		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
حلقة 1	1020	950	1970	1227	1129	2356	120%	119%	120%
حلقة 2	1170	1084	2254	1119	1039	2158	96%	96%	96%
ثانوي	682	650	1332	268	270	538	39%	42%	40%
جامعي	1207	1124	2331	195	192	387	16.6%	17%	16%

ملاحظة:

-الأرقام مصدرها المجموعات الإحصائية السورية، وإحصاءات التربية والامتحانات، ومديرية التخطيط في وزارة التربية .

-تم في التوزيع الأمتثل لهرم قوة العمل وضع معدلات قيد لكل مرحلة تعليمية تحقق ذلك التوزيع .

-قام الباحث بدراسة مفصلة حول النمو السكاني و التعليم في سوريا خلال الفترة من عام 1963-1995

وما جاء في هذه الورقة يمثل بعض الجوانب من هذه الدراسة بعد تحديث الأرقام .